أهم المشكلات التي تواجه القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة (*)

الباحثة. بلقيس حبيب عزال **أ.م.د. أسامة حميد مجيد**
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة
Email : Osamahameed1976@gmail.com Balqis197500@gmail.com

الملخص

تتمثل أهمية الكشف عن المشكلات التي يتعرض لها العاملون في القطاع الزراعي من السكان النشيطين اقتصادياً وتشخيصها في العمل على توفير كافة السبل للقضاء على تلك المعوقات التي تؤثر في كفاءة أداء العاملين ودورهم في عملية الإنتاج، وتهدف الدراسة إلى تصنيف المشكلات التي تعاني منها القوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة بالاعتماد على البيانات الرسمية المتعلقة بموضوع البحث، فضلاً عن نتائج العمل الميداني لسنة ٢٠٢٠، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي في طرح ومناقشة مفردات الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أبرزها قلة الدعم الحكومي والمتمثل بضعف دور السياسة الزراعية المتبعة، إذ بلغت مشكلة انخفاض المردود المادي للفلاح (٤١,٨%) من مشاكل العزوف عن العمل الزراعي، في حين وصل انخفاض حصة العامل من الأرض الزراعية إلى (٠,١) دونم للعامل الزراعي، واستمرار عمليات التجاوز على الأراضي الزراعية وتجريفها. ومن أجل القضاء أو التخفيف من تلك المشكلات لا بد من وضع منهجية وخطط عمل تعمل على تنمية قدرات الفلاح والمزارع نفسه ودعم مشاريعه الإنتاجية، وحماية إنتاجه الزراعي ونوعيته بوضع سياسة سعرية تسويقية لحماية المنتوج المحلي وتلافي الأضرار التي قد تصيب المزارعين، وتفعيل القوانين التي تحد من المضاربة التجارية التي يذهب ضحيتها المُنتج الزراعي والمستهلك على حد السواء.

الكلمات المفتاحية: العزوف عن العمل الزراعي ، انخفاض المردود المادي ، صغر الحيازة الزراعية ، تفتت الحيازة الزراعية .

The most important problems facing the agricultural workforce in Basra Governorate

Researcher. Balqis Habeeb Azal
Assist. Prof. Dr.Osama Hamid Majid
College of Education and Human Sciences / University of Basrah
Email:Balqis197500@gmail.com Osamahameed1976@gmail.com

Abstract

The importance of detecting and diagnosing the problems faced by workers in the agricultural sector of the economically active population is to work on providing all means to eliminate those obstacles that affect the efficiency of workers' performance and their role in the production process. The study area based on the official data related to the topic of the research as well as the results of field work for the year 2020, and the research adopted the descriptive analytical approach and the quantitative method in presenting and discussing the research vocabulary.

The study concluded many results, the most prominent of which was the lack of government support, represented by the weak role of the agricultural policy followed, as the problem of the low financial return of the farmer reached (41.8%) of the problems of reluctance to agricultural work, while the decrease in the worker's share of agricultural land reached (0.1) dunums for the agricultural worker, and the continuation of the trespassing and bulldozing of agricultural lands. In order to eliminate or mitigate these problems, a methodology and action plans should be developed that develop the capabilities of the farmer and the farmer himself, support his productive projects, and protect his agricultural production and quality by establishing a marketing price policy to protect the local product and avoid damages that may affect farmers, and activate laws that limit commercial speculation. Which victimizes both the agricultural producer and the consumer.

Keywords: voiding agricultural work. Low financial return. Small agricultural possession. Agricultural life crumbled.

المقدمة

تعد أغلب المشكلات التي تواجه القوى العاملة الزراعية إن لم تكن أجمعها من المشكلات غير المباشرة والتي تتعلق بمقومات الإنتاج الزراعي وبمختلف قطاعاته وما تتعرض لها من مؤثرات سواء أكانت طبيعية أم بشرية، والتي تنعكس على جودة المنتوج الاقتصادي وعوائده المادية والتي ترجع في النهاية إلى مستوى النشاط الزراعي للفلاح ودرجة تعامله مع تلك المشكلات ومحاولة التكيف معها أو إيجاد الحلول لها، وفي بعض الأحيان قد يضطر بعض المزارعين إلى العزوف عن العمل الزراعي أو هجرة الأراضي الزراعية، فيما لو نفذت جميع محاولاته للإصلاح. وتتبلور تلك المشكلات نتيجة لعدة أسباب منها ما يتعلق بالجانب الطبيعي من نقص أو تدهور بنوعية الترب الزراعية أو مياه ري، ومنها ما يتعلق بالجانب البشري المتمثل بخصائص العامل الزراعي نفسه العمرية، النوعية، وحتى التعليمية. وفيما ترجع الأسباب الأخرى إلى تقصير المؤسسات ذات العلاقة بالجانب الزراعي .

أولاً – مشكلة البحث

– ما هي أهم المشكلات التي تعاني منها القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة ؟

ثانياً – فرضية البحث

– تفترض الدراسة وجود العديد من المشكلات التي تعاني منها القوى العاملة الزراعية في المحافظة ذات أسباب وأبعاد مختلفة .

ثالثاً – هدف البحث

– معرفة المشكلات التي يعاني منها العاملون في القطاع الزراعي على مستوى الوحدات الإدارية.

– ذكر الكيفية التي تتوزع بها المشكلات التي يعاني منها العاملون في القطاع الزراعي في المحافظة.

– بيان أبرز مسببات المشكلات التي يعاني منها العامون في القطاع الزراعي .

رابعاً – منهجية البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التفسيري والأسلوب الكمي لبيان وتحليل الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة ووحداتها الإدارية وقد اعتمدت الباحثة في جمع البيانات من مصادرها الأصلية والمتمثلة ببيانات الدوائر ذات العلاقة

بموضوع البحث ونتائج العمل الميداني لسنة ٢٠٢٠ والتي جمعت عن طريق استمارة استبانة بنسبة بلغت (٢%) من مجموع الأسر في المحافظة على وفقاً للتقديرات السكانية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠٢٠، والذي استلزم توزيع (٩٦٩٨) استمارة استبانة منها (٨٠٢٧) استبانة على مستوى الحضر و (١٦٧١) استبانة على مستوى الريف .

خامساً – أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من خلال التعرف على المشكلات والصعوبات التي قد تتعرض لها القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة وعرضها وتشخيص مسبباتها .

سادساً – الحدود المكانية والزمانية للبحث

تشمل الحدود المكانية للدراسة محافظة البصرة والتي تمتد فلكياً بين دائرتي عرض (٠٥ˉ، ٢٩°–٢٠ˉ، ٣١°) شمالاً، وبين قوسي طول (٤٠ˉ، ٤٦°–٣٠ˉ، ٤٨°) شرقاً، إذ تقع منطقة الدراسة في القسم الجنوبي الشرقي من العراق يحدها إدارياً من الشمال محافظة ميسان ومن الشرق إيران ومن الجنوب الخليج العربي والكويت ومن الغرب محافظة المثنى ومحافظة ذي قار من الشمال الغربي، تتألف المحافظة من (٩) أقضية بواقع (١٦) وحدة إدارية وبمساحة إجمالية بلغت (١٩٠٧٠ كم^2) لتشكل نسبة (٤،٤%) من مساحة العراق الكلية والبالغة (٤٣٥٠٥٢ كم^2)، الخريطة (١،٢) ، أما الحدود الزمانية فاختلف البعد الزمني لها بحسب ما توفر من بيانات من الدوائر الرسمية ذات العلاقة بمفردات الدراسة وبيانات المرئية الفضائية لِسَنَتِي (١٩٨٥،٢٠٢٠)، ونتائج الدراسة الميدانية لسنة ٢٠٢٠ .

الخريطة (١) موقع محافظة البصرة من العراق لسنة ٢٠٢٠

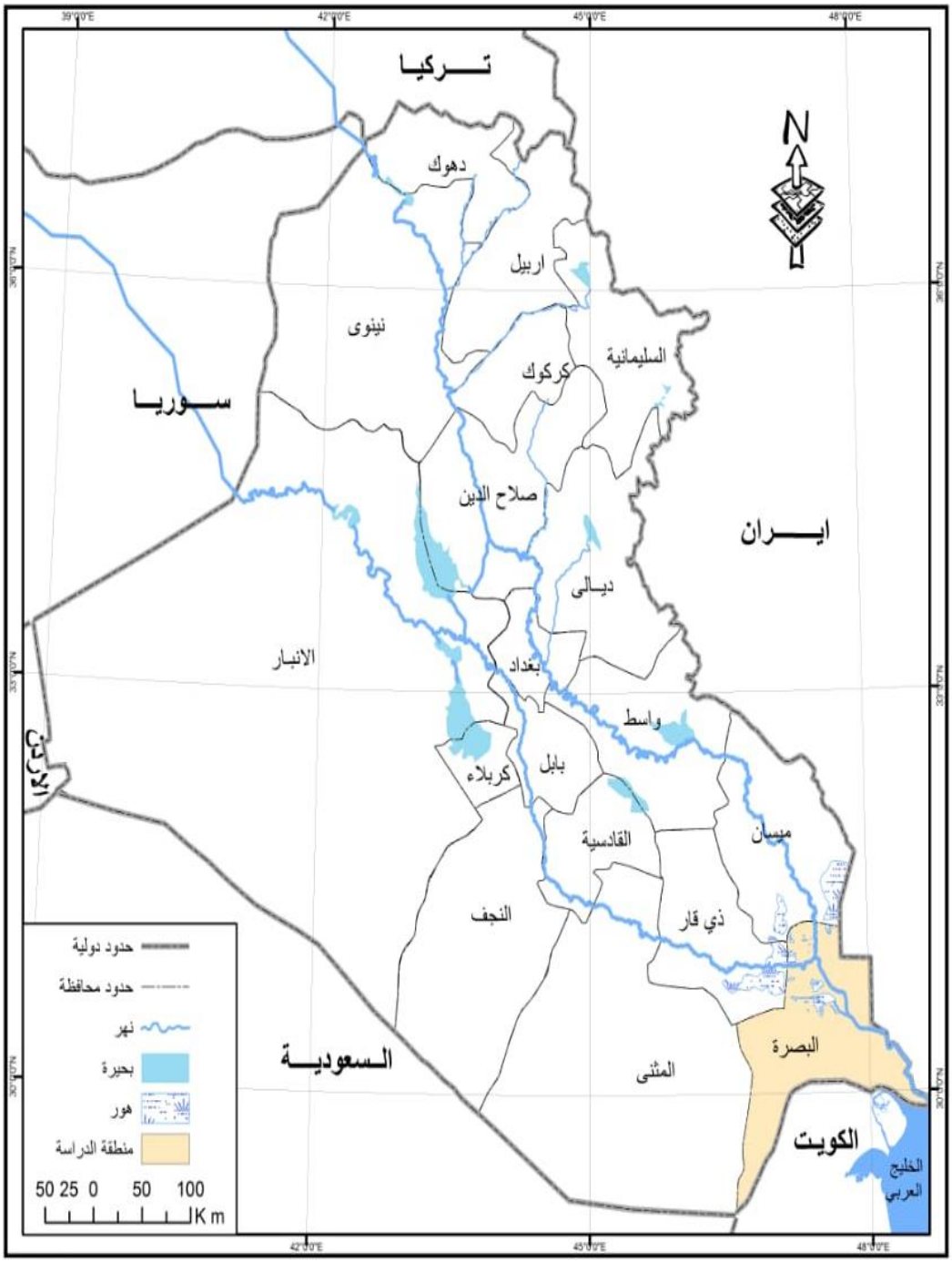

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، ٢٠٢٠ .

الخريطة (٢) التقسيمات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

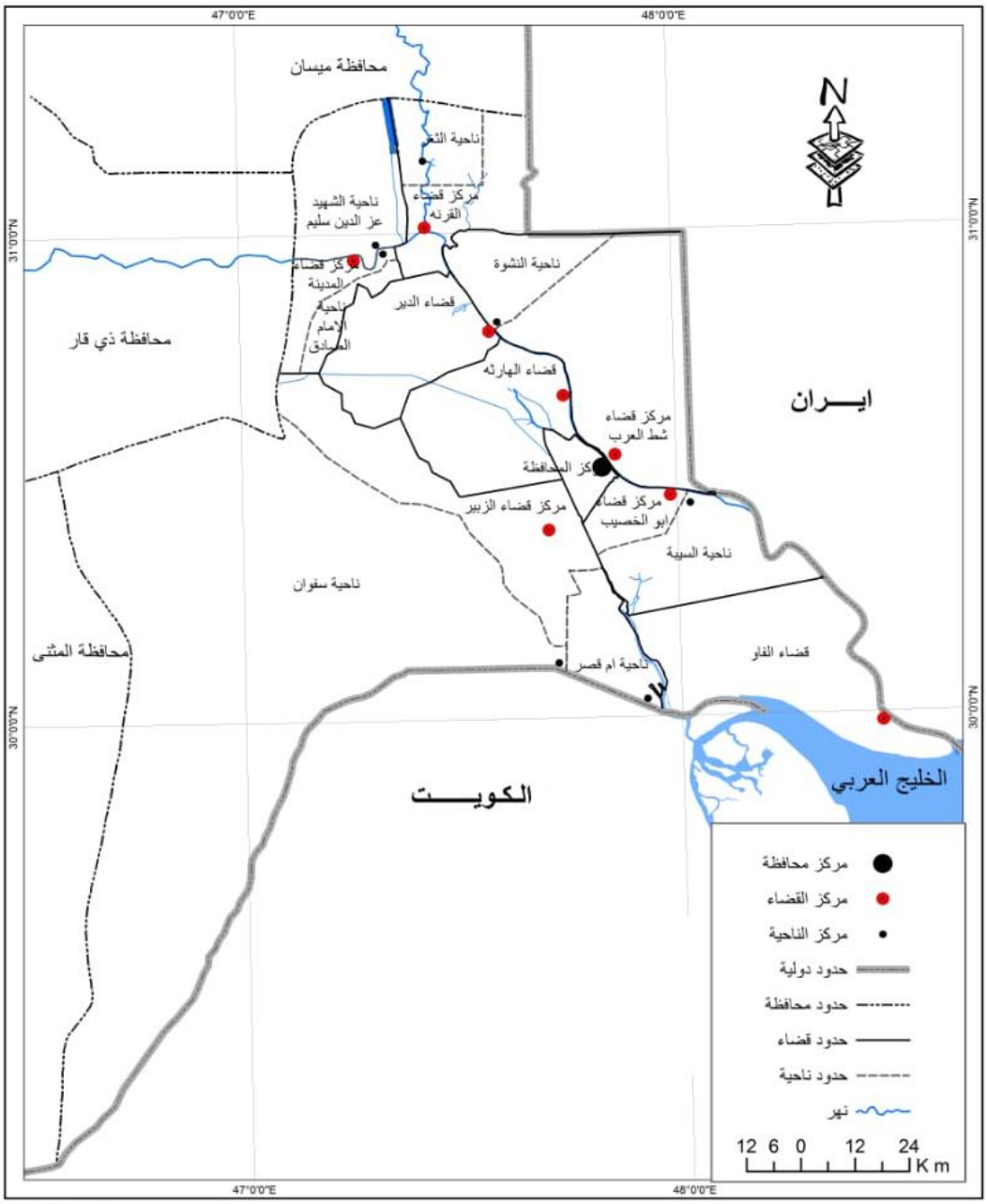

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، الخريطة الإدارية لمحافظة البصرة ، بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، ٢٠٢٠ .

أهم المشكلات التي تواجه القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة

تمخض عن البحث وجود العديد من المشكلات التي تواجه القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة سواء ما يتعلق منها بالمزارع نفسه أو بالأرض الزراعية أم بالسياسة الحكومية الزراعية المتبعة، وفيما يأتي سنستعرض إلى أهم وأبرز المشكلات التي تعاني منها القوى العاملة الزراعية بحسب نتائج الدراسة الميدانية لسنة (٢٠٢٠).

أولاً : مشكلات ترتبط بالقوى العاملة الزراعية

يعاني العديد من العاملين بالقطاع الزراعي من مشكلات ذات طابع شخصي تظهر نتيجة لعوارض ربما تتعلق أحيانا بظروف العمل الشاقة والمتعبة أو بتدهور الإمكانات الطبيعية للأرض وضعف مردودها الاقتصادي وما قد يصاحب عمليات الإنتاج من تقلبات مناخية أو تسويقية وحتى فيما يتعلق بنقص الخبرة العلمية في طبيعة التعامل مع التقنيات الزراعية الحديثة، هذا مما يولد لديهم رغبات سلبية تقودهم في أكثر الأوقات إلى هجرة العمل الزراعي وتركه والبحث عن مجالات أخرى تتميز وباعتقادهم أنها أفضل من مجال عملهم السابق . ويمكن تقسيم المشكلات على النحو الآتي :-

١ - مشكلة العزوف عن العمل الزراعي

يرتبط عزوف العاملين الزراعيين عن العمل لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بالظروف الطبيعية التي تحد من التوسع في العمل الزراعي والاستمرار به، ومنها ما يتعلق بالرغبة الشخصية للفلاح في تغيير نوع العمل الذي يمارسه لأسباب تتعلق بتغير نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ومن خلال الجدول (١) والشكل (١) والخريطة (٣) الخاصة بأسباب العزوف عن العمل الزراعي لسنة (٢٠٢٠) يتضح من استطلاع آراء القوى العاملة الزراعية * في منطقة الدراسة عن أبرز أسباب عزوف العاملين بالزراعة عن العمل الزراعي، فعلى مستوى المحافظة تصدرت مشكلة انخفاض المردود المادي بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (٤١,٨%)، وشكلت مع مشكلة التربة والمياه (٧١,٨%) من إجمالي المشكلات التي تسبب عزوف العاملين عن العمل الزراعي. وهذا يرجع لأسباب تتعلق بمنافسة المنتوج المستورد للإنتاج الزراعي المحلي وكذلك لأسباب تتعلق بتغير خصائص الترب الزراعية ونقص الحصص المائية، فضلاً عن ظاهرة المد الملحي التي تكرر حدوثها في السنوات الأخيرة مما أثر وبصورة كبيرة في مختلف

القطاعات الزراعية، في حين سجلت مشكلة مشقة العمل للعاملين الزراعيين بالمرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (١٢%) . وحقق قضاء الزبير المرتبة الأولى لتلك المشكلات بنسبة بلغت (٢٦%)، وحل قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثانية بنسبة (١٨,٢%)، وسجل المرتبة الثالثة قضاء شط العرب بنسبة بلغت (١٥,٧%)، والمرتبة الأخيرة سجلت من ضمن قضاء الفاو بنسبة مقدارها (٣,٥%).

أ – مشكلة انخفاض المردود المادي

استحوذت مشكلة انخفاض المردود المادي للعزوف عن العمل الزراعي في قضاء الزبير على المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (١٤,٣%)، وجاء قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٨,٦%)، وتقاسم قضاءا القرنة وشط العرب المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٤,٢%) لكل منهما، أما المرتبة الأدنى فكانت من نصيب قضاء الفاو وبنسبة بلغت (٠,٩%) .

الجدول (١)

التوزيع النسبي** لأسباب عزوف القوى العاملة الزراعية عن العمل الزراعي

بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

الوحدات الإدارية	مشكلة انخفاض المردود المادي	مشكلات التربة والمياه	مشكلة صغر الحيازة الزراعية	مشكلة مشقة العمل	المجموع
قضاء البصرة	3,6	0	0	1,3	4,9
قضاء ابي الخصيب	1,2	3,5	1,5	0,8	7
قضاء الزبير	14,3	8	0,3	3,4	26
قضاء القرنة	4,2	2,1	3,4	1,3	11
قضاء الفاو	0,9	1,3	0,8	0,5	3,5
قضاء شط العرب	4,2	8,7	1,5	1,3	15,7
قضاء اَلْمَدِينَة	8,6	2,4	5,5	1,8،	18,3
قضاء الهارثة	1,2	1,9	0,8	0,7	4,6
قضاء الدير	3,7	2,1	2,4	0,8	9
المحافظة	41,8	30	16,2	12	100

المصدر : اعتماداً على الملحق (١) .

الشكل (١) التوزيع النسبي لأسباب عزوف القوى العاملة الزراعية عن العمل الزراعي في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

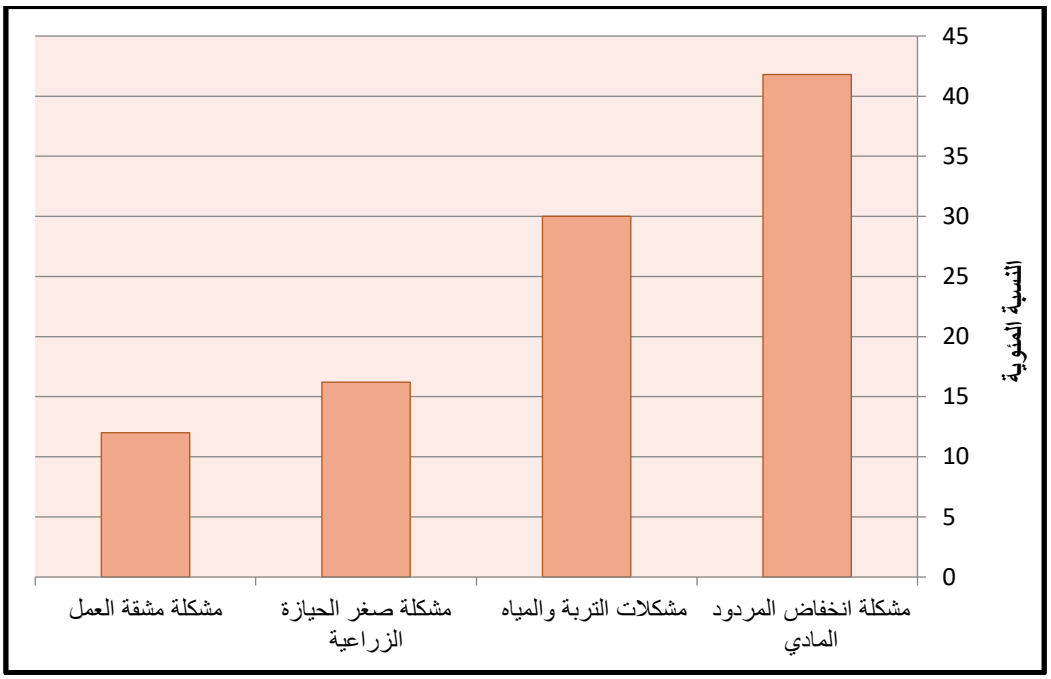

المصدر: اعتماداً على الجدول (١) .

الخريطة (٣) التوزيع النسبي لأسباب عزوف القوى العاملة الزراعية عن العمل الزراعي بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

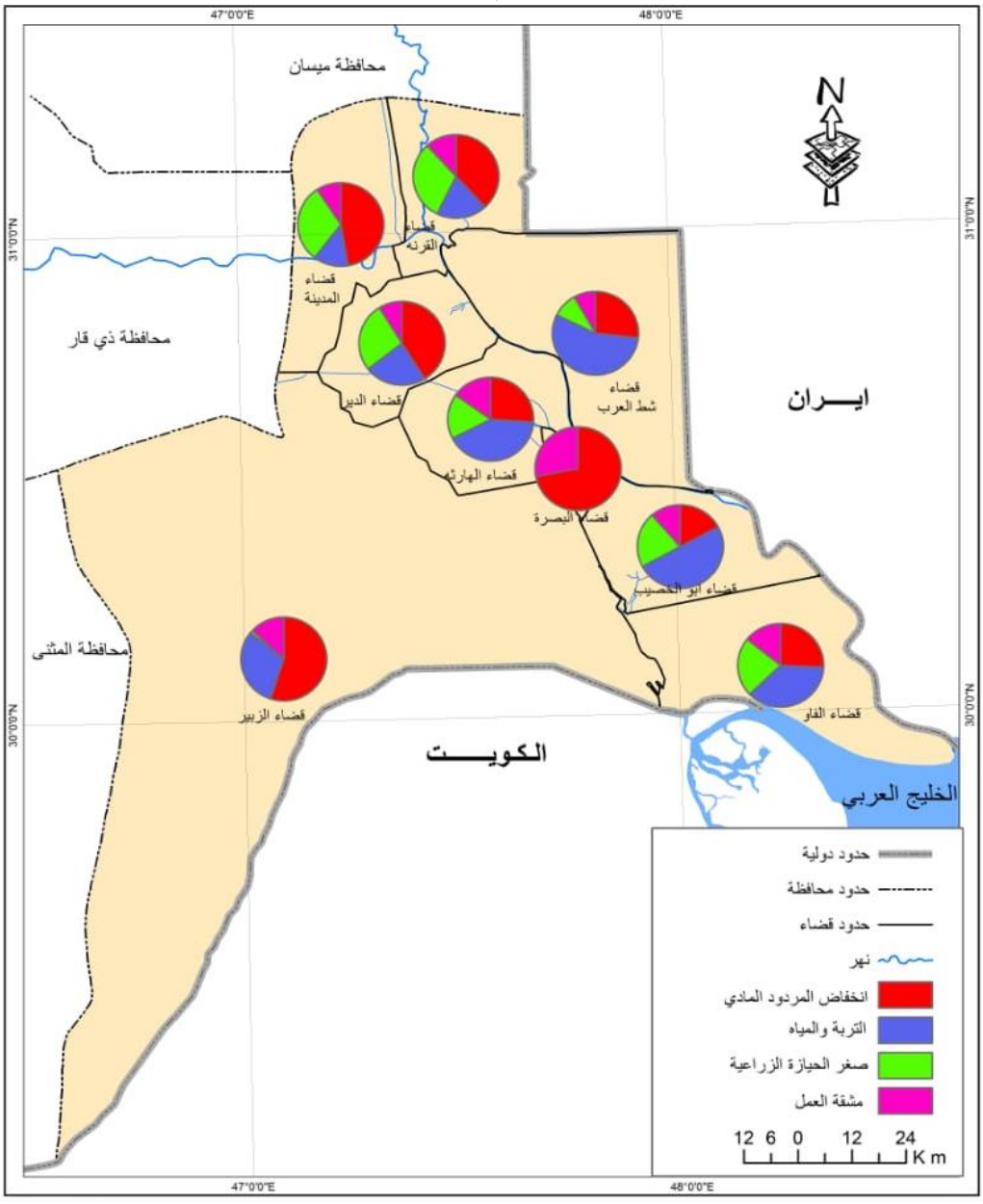

المصدر: اعتماداً على الجدول (١) .

ب – مشكلات التربة والمياه

سجلت المشكلات المتعلقة بالترب الزراعية والمياه المرتبة الأولى بالنسبة لعزوف العاملين الزراعيين عن العمل الزراعي في قضاء شط العرب وبنسبة بلغت (٨,٧%)، وذلك للضرر الذي أصاب الأراضي الزراعية نتيجة لارتفاع النسب الملحية فيها والناتج عن انخفاض مناسيب المياه وتركز الأملاح فيها لامتداد اللسان الملحي في شط العرب وبصورة متعاقبة، وحلت هذه المشكلات بالمرتبة الثانية في قضاء الزبير وبنسبة بلغت (٨%)، لاعتماد المزارعين بصورة كاملة على المياه الجوفية وما يتعلق بنوعية مياهها وكميتها وطرق استخراجها المكلفة وارتباط توفرها بكميات التساقط السنوية وجاءت في قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الثالثة وبنسبة (٣,٥%)، وكانت المرتبة الأخيرة لمشكلات الترب الزراعية والمياه للعاملين الزراعيين في قضاء الفاو وبنسبة بلغت (١,٣%)، فيما انعدمت تلك المشكلة في قضاء البصرة .

ج – مشكلة صغر الحيازة الزراعية

يؤثر حجم الحيازة الزراعية في القوى العاملة الزراعية والجدوى الاقتصادية منها لا سيما إذ كان حجم المزرعة صغيرا أو مجزأ، ويظهر ذلك من خلال نوع الاستعمال الزراعي السائد فيها ومقدار الضغط السكاني عليها، لذلك تكتسب حيازة الأرض الزراعية أهمية كبيرة بوصفها من أبرز الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج النباتي أو الحيواني، كما تشكل الأرض أهم الموجودات بالنسبة للمالكين الزراعيين، فهي تشكل وعاءً ادخارياً وضمانة للمستقبل بالنسبة لمالكها[١].

فحازت مشكلة صغر الحيازة الزراعية للعاملين الزراعيين في قضاء اَلْمَدِينَة على المرتبة الأولى من إجمالي المشكلة في منطقة الدراسة وبنسبة بلغت (٥,٥%)، في حين سجل قضاء القرنة المرتبة الثانية للمزارعين العازفين عن العمل الزراعي وبنسبة بلغت (٣,٤%)، وجاء قضاء الدير بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٢,٤%)، أن ارتفاع حجم هذه المشكلة بالنسبة للعاملين في الزراعة في بعض الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة يرجع إلى طبيعة الاستيطان الريفي فيها وعلاقته بحجم السكان والذي يؤدي بدوره إلى استغلالها بالمحاصيل ذات المردود المالي السريع والمرتفع كزراعة الخضروات . أما المرتبة الأخيرة للعزوف بسبب صغر الحيازة الزراعية فكانت من نصيب قضاء الزبير وبنسبة بلغت (٠,٣%)، لسعة الأراضي الزراعية فيها وتباعد مراكزها الاستيطانية، أما في قضاء البصرة فلم تسجل لدى العاملين الزراعيين أي أهمية

لتلك المشكلة وذلك لعدم وجود أراض زراعية ضمن حدودها الإدارية، إذ يقتصر العمل الزراعي لهم بإقامة المشاريع الزراعية التي تقع خارج حدود القضاء وفي هذه الحالة تكون خياراتهم المكانية مستندة على تخطيط ورؤية مسبقة لتلافي هذا النوع من المشاكل .

د – مشكلة مشقة العمل

ترتبط مشقة العمل الزراعي بعدة عوامل منها طبيعة المنطقة البيئية ومدى توافر العناصر الأساسية للعمل الزراعي وكيفية الحصول عليها والتركيب النوعي والعمري للعاملين ودرجة تحملهم لمراحل العمل الزراعي، لذا تصدرت مشكلة طبيعة العمل الزراعي بالمرتبة الأولى من آراء العاملين الزراعيين في قضاء الزبير، وبنسبة بلغت (٣,٤%) من إجمالي المشكلة في المحافظة، وحل قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (١,٧%)، وسجل قضاء البصرة المرتبة الثالثة للمشكلة وبنسبة بلغت (١,٤%)، في حين جاء قضاء الفاو بالمرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (٠,٥%) .

٢ – مشكلة انخفاض مستوى خبرة الأيدي العاملة الزراعية

يظهر أثر المستوى التعليمي للقوى العاملة الزراعية من خلال الممارسات الزراعية المرتبطة بالعمليات الإنتاجية ذات الطابع التقني المستند إلى استعمال التقنيات الحديثة في مختلف مراحل الأنشطة الزراعية، فإلمام الفلاح أو المزارع ببعض الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي يؤدي إلى التغلب على العديد من المشكلات التي قد تعترض العملية الإنتاجية وتحد الكثير من الخسائر التي قد تحدث للعاملين بالزراعة، وفي بعض الأحيان يكون لهذه التقنيات الدور الكبير في الإسراع من العملية الإنتاجية وتقلل من تكاليفها. فكلما ارتفع مستوى التعليم في المجتمع زادت فرص العمل أمام المتعلمين مما يسهل دخول سوق العمل فيكون الدخل الناتج معادلاً للجهد العلمي المبذول مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، ومن ثم فإن ما يتحقق من زيادة في الدخل القومي مرده إلى تعليم القائمين على العملية الإنتاجية وتحسين مستوى التعليم عندهم[٢].

فلقد أصبح التعليم ضرورة من ضروريات الحياة وليس رفاهية اجتماعية وأصبح أساساً مهماً من الأسس الثقافية والحضارية في المجتمعات الحديثة، كما ويعد ركناً أساسياً من أركان تنمية الموارد البشرية[٣].

ومن خلال الرجوع إلى الدراسة الميدانية الخاص بالمستوى التعليمي في منطقة الدراسة يتبين ارتفاع نسبة (الأميين والحاملين لشهادة الابتدائية) من القوى العاملة الزراعية، فضلاً عن

(يقرأ فقط ويقرأ ويكتب) على مستوى المحافظة وبنسبة بلغت)٢٤,١%، ٢١,٥%، ٤,١%، ٨,١%) على التوالي أي أن نسبة العاملين الزراعيين من ذوي التحصيل العلمي المنخفض تخطى النصف من إجمالي القوى العاملة الزراعية وبنسب مجتمعة بلغت (٥٧,٨%)، وهذا بحد ذاته يعد من المشكلات التي تقف عائقا أمام العامل الزراعي في اتباع الأساليب الحديثة في العمليات الزراعية كونها تحتاج إلى معرفة تقنية عند استخدامها، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن أغلب العاملين الزراعيين غير المطلعين على تلك التقنيات ما زالوا يتبعون الخبرات المتوارثة في التعامل مع الأرض الزراعية والعمليات الخاصة بالإنتاج الزراعي والتي في أغلبها أصبحت غير مجدية اقتصادياً، وان كانت في أوقات سابقة ذات مردود مرض للفلاح إلا أن الاستعمال المتواصل في استخدام الطرق المجهدة للأرض الزراعية من نظم زراعية غير مدروسة أو منظمة ومن أساليب حراثة وري غير صحيحة تصبح بمرور الوقت من أسباب تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وتصحرها .

وبالمقابل لا بد من إنصاف العاملين الزراعيين فيما يتعلق بخبراتهم المتراكمة عن ممارساتهم في عملية الإنتاج الزراعي، إلا أن استنزاف مكونات الترب الزراعية وما يصاحبها من تغيرات المناخية لا بد من مواجهتها على وفق إجراءات علمية ذات طابع تقني يقوم على تطبيقها أفراد مؤهلون علميا للتعامل معها، فضلاً عما للتحصيل الدراسي من دور في معرفة الفلاح للاطلاع على أحدث الاستخدامات الزراعية من الأسمدة والبذور المحسنة التي ترجع على الأرض والنبات والمزارع بالفائدة والعمل على استقدام السلالات الحيوانية ذات المنشأ الجيد ومعرفة كيفية التعامل معها وتطويرها وتقديم الخدمات البيطرية لها دون الاعتماد على الطرق والأساليب القديمة المتبعة .

ثانياً : مشكلات ترتبط بالأرض الزراعية

الأرض هي منبع الخيرات وأساس العمل الزراعي ومادة الفلاح وميدان عمله وإنتاجه فإذا ما تعرض تركيبها لأي خلل سواء كان المسبب طبيعيا أم بشريا فإنه سيلحق الضرر بالمجتمع المعيلة له ومن عدة جوانب ابتداءً بتقلص المساحات المزروعة وانخفاض نصيب الأفراد العاملين فيها وما يعكسه ذلك من قلة المردود الغذائي للسكان المعالين وانتهاءً بتجزئتها إلى مساحات صغيرة تتخللها المباني العمرانية وما ينتج عنه من أضرار، علاوةً على تقلص الأراضي الزراعية وقلة الإنتاج ما يحدث من تغيرات بيئية ومناخية محتملة .

١ – مشكلة انخفاض نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية

يتحدد نصيب السكان من أفراد وعاملين زراعيين بمقدار مساحات الأراضي الزراعية المستثمرة فعلاً، وذلك لبيان علاقة السكان بالأرض الزراعية والتي يعبر عنها بنسبة الأرض المزروعة إلى عدد السكان[٤]. ويتوقف نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية تبعاً لتباين المساحات المزروعة وعدد العاملين في القطاع الزراعي للوحدات الإدارية في منطقة الدراسة.

ومن خلال بيانات الجدول (٢) والخريطة (٤) يتبين أن نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة لسنة (٢٠٢٠) وعلى مستوى المحافظة قد بلغ (١,٦) دونم لكل عامل زراعي. أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تباين نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة فيها، إذ ظهرت في منطقة الدراسة أربعة مستويات للدرجات المعيارية والتي تمثل مشكلة انخفاض نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة وبشكل تصاعدي وكالآتي :-

أ – المستوى المنخفض جداً (– ٠,٥٠ فأقل) : وتمثل في أربع وحدات إدارية وبشكل واضح وهي كل من (قضاء الفاو، قضاء الهارثة، قضاء أبي الخصيب، قضاء الدير)، إذ بلغ العامل الزراعي من الأرض المزروعة في كل منها على التوالي (٠,١، ٠,١، ٠,٢، ٠,٤) دونما لكل عامل زراعي وعلى التوالي، وذلك لارتباط حصة العامل الزراعي من الأرض المزروعة ارتباطاً عكسياً مع الكثافة الزراعية فكلما ارتفعت الكثافة الزراعية في مكان كلما قل نصيبه من الأرض الزراعية .

ب – المستوى المنخفض (–٠,٠١ ، –٠,٤٩) : اقتصر هذا المستوى على قضاء اَلْمَدِينَة، إذ بلغ نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة فيه على (١,١) دونم لكل عامل زراعي .

ج – المستوى المتوسط (٠,٤٩ – ٠,٠٠) : وظهر هذا المستوى في قضاء شط العرب، إذ بلغ نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة فيه (١,٥) دونم لكل عامل زراعي.

د – المستوى المرتفع (+ ٠,٥٠ فأكثر) : شمل هذا المستوى كُلا من قضائي (الزبير والقرنة)، إذ بلغ نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة لكل منهما (٣,١) دونما لكل عامل زراعي.

الجدول (٢) التوزيع النسبي لحصة العامل الزراعي*** من الارض المزروعة بحسب الدرجة المعيارية**** على مستوى الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

الوحدات الإدارية	حجم القوى العاملة الزراعية	مساحة الارض المزروعة/دونم	حصة العامل الزراعي دونم/مزارع	الدرجة المعيارية
قضاء البصرة ***	–	–	–	–
قضاء ابي الخصيب	3726	632	0,2	0,833-
قضاء الزبير	11146	34397	3,1	1,583
قضاء القرنة	6641	20870	3,1	1,583
قضاء الفاو	4515	655	0,1	0,916-
قضاء شط العرب	6910	10020	1,5	0,25
قضاء اَلْمَدِينَة	8382	9318	1,1	0,083-
قضاء الهارثة	2899	390	0,1	0,916-
قضاء الدير	4979	1996	0,4	0,666-
الوسط الحسابي			1,2	
الانحراف المعياري			1,2	
المحافظة	49198	78278	1,6	

المصدر : اعتماداً على :

– الشعب الزراعية التابعة لمديرية الزراعة في محافظة البصرة ، بيانات رسمية غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

– مديرية الزراعة في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات رسمية غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

الخريطة (٤) التوزيع النسبي لحصة العامل الزراعي من الأرض المزروعة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

المصدر : اعتماداً على الجدول (٢) .

٢ – مشكلة تفتت الحيازة الزراعية

الحيازة الزراعية هي وضع اليد على الأرض الزراعية وممارسة سلطة فعلية عليها من قبل الحائز بصفته مالك لها أو صاحب حق فيها[٥]. وهي تعكس طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض، وتؤثر بشكل مباشر في تحديد متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة وطبيعة أنماط الاستغلال الزراعي للأرض ومستوى استخدامها[٦]. يبرز دور الحيازة الزراعية كمشكلة من المشكلات التي تعاني منها القوى العاملة الزراعية في أن أغلبها تتعرض لعمليات التجزئة والتفتت بفعل قوانين الإرث وعملية حبس (توقيف) الأراضي الزراعية، فضلاً عن الخدمات والبنى التحتية المقدمة للمناطق الريفية[٧]. وهذا بدوره يؤدي إلى صغر مساحة الحيازة الزراعية ومن ثم تضعف من رغبة الفلاح في استغلالها، كونها لا تحقق له دخلاً اقتصادياً مرضياً، وعدم إمكانية استعمال الآلات الزراعية الحديثة .

ومن خلال بيانات الجدول (٣) والشكل (٢) المتعلقين بالتوزيع الحجمي للحيازات الزراعية في محافظة البصرة لسنة (٢٠٢٠) يتبين ان (٨٦,٩%) من المجموع الكلي لأصناف الحيازات الزراعية تقل مساحة الحيازة الواحدة منها عن (٥ دونمات)، والتي تصدرتها اراضي الملك الصرف وبنسبة بلغت (٧٠,٨%) من المجموع الكلي لتلك الحيازات. في حين تشكل الحيازات الزراعية التي تبلغ الواحدة منها (٥ دونمات فأكثر) (١٣,١%) من المجموع الكلي لأصناف الحيازات الزراعية، إذ استحوذت أرض الاصلاح الزراعي على (٦٥,٦%) من المجموع الكلي لتلك الحيازات . كما ان صغر حجم الحيازة الزراعية يؤدي وفي كثير من الأحيان الى حرمان المزارع من الخدمات التي توزعها الدوائر الزراعية، وعرقلة أي مشاريع تنموية زراعية قد تعمل الخطط الزراعية على تنفيذها .

٣ – مشكلة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية

تعرض العديد من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة للزحف العمراني نتيجة تمدد التجمعات السكنية والتجارية وبنسب متباينة عليها، والذي أدى بدوره إلى تباين وتناقص أعداد القوى العاملة الزراعية، واضطرارهم في كثير من الأحيان إلى العزوف عن العمل الزراعي والاستغناء عن الأراضي الزراعية التابعة لهم، أما بهجرها أو بتفتيتها وتجزئتها وبيعها، لأنها تصبح محاطة بمخلفات الاستيطان البشري المدمرة بدءاً من العزل الطبيعي لها عن مجاري الأنهار والجداول الروائية المغذية وتغيير نسجة التربة ووصولاً للمشكلات التي تسببها مياه

الصرف الصحي والملوثات الصلبة. وبفعل هذا التمدد الحضري الناتج عن الزيادة السكانية وما يتبعه من عملية إنشطار الأسر يكون التوجه نحو الأراضي الزراعية أكثر الخيارات المطروحة سهولة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأصناف الأراضي الأخرى .

الجدول (٣) التوزيع الحجمي للحيازة الزراعية بحسب صنف الارض في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

الفئة الحجمية للحيازة	اقل من (١) دونم		(١-اقل من٣) دونم		(٣-اقل من٥) دونم		(٥) دونم فأكثر		العدد الكلي للحيازات	المجموع %
صنف الارض	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
اراضي الاصلاح الزراعي	9	12,2	36	41,4	17	33,3	21	65,6	83	34
اراضي الملك الصرف	65	87,8	51	58,6	34	66,7	11	34,4	161	66
المجموع	74	30,3	87	35,7	51	20,9	32	13,1	244	100

المصدر : اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية .

الشكل (٢) التوزيع الحجمي للحيازة الزراعية في محافظة البصرة ٢٠٢٠

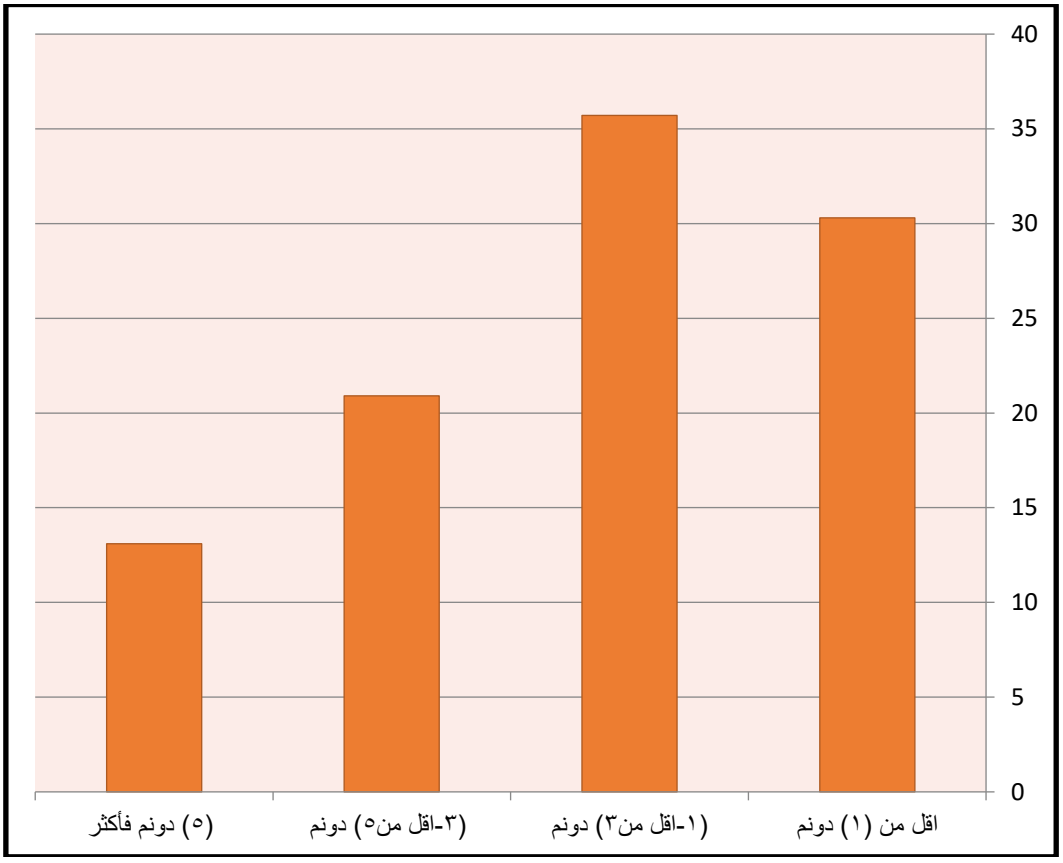

المصدر : اعتماداً على الجدول (٣) .

فمن خلال الخريطة (٥) وبيانات الجدول (٤) المتعلقين بالتغيرات الحاصلة على مساحة التجمعات السكنية نتيجة الزحف العمراني للمدة المحصورة بين سَنَتَيْ (١٩٨٥،٢٠٢٠) في منطقة الدراسة يتبين أن مساحة التجمعات السكنية لسنة (١٩٨٥) وعلى مستوى المحافظة بلغت (٤٥,٢) كم٢، أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تصدر قضاء الزبير المرتبة الأولى وبمساحة (١١,٩) كم ٢ وبنسبة بلغت (٢٦,٣%)، وجاء قضاء القرنة بالمرتبة الثانية وبمساحة (٧,٦) كم٢ وبنسبة بلغت (١٦,٨%)، وحاز قضاء الفاو على المرتبة الثالثة وبمساحة (٧,٣) كم٢ وبنسبة بلغت (١٦,١%)، وحل قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الرابعة وبمساحة (٥,٥) كم٢ وبنسبة بلغت (١٢,٢%)، وجاء قضاء الهارثة بالمرتبة الخامسة وبمساحة (٥,٠) كم٢ وبنسبة بلغت (١١,١%)، وسجل قضاء أبي الخصيب المرتبة السادسة وبمساحة (٤,٣) كم٢ وبنسبة

بلغت (٩,٥%)، أما المرتبة الأخيرة مساحة فكانت من نصيب قضاءي شط العرب والدير والتي قدرت بـ (١,٨) كم٢ وبنسبة بلغت (٤%) لكل منهما .

وفي سنة (٢٠٢٠) ومن الخريطة والجدول نفسهما نلاحظ التغير الواضح والزيادة الكبيرة في مساحة التجمعات السكنية في منطقة الدراسة، فعلى مستوى المحافظة بلغت مساحة التجمعات السكنية فيها (٢٢٣,١) كم ٢ وبنسبة تغير عن سنة ١٩٨٥ بلغت (٣٩٣,٦%) .

أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد استحوذ قضاء أبي الخصيب على المرتبة الأولى وبمساحة (٤٥,٦) كم٢ وبنسبة بلغت (٢٠,٤%)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (٩٦٠,٥%). وحاز قضاء الزبير على المرتبة الثانية وبمساحة (٤٣,٨) كم٢ وبنسبة بلغت (١٩,٦%)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (٢٦٨,١%). وسجل قضاء اَلْمَدِينَة المرتبة الثالثة وبمساحة (٣١,٢) كم٢ وبنسبة بلغت (١٤%)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (٤٦٧,٣%) . وحل قضاء القرنة بالمرتبة الرابعة وبمساحة (٢٨,٧) كم٢ وبنسبة بلغت (١٢,٩%)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (٢٧٧,٦%).

وحقق قضاء الهارثة المرتبة الخامسة وبمساحة (٢٢,٣) كم٢ وبنسبة بلغت (١٠%) وبنسبة تغير مساحي بلغت (٣٤٦%) . وجاء قضاء شط العرب بالمرتبة السادسة وبمساحة (٢١,٥) كم٢ وبنسبة بلغت (٩,٦%)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (١٠٩٤,٤%). وسجل قضاء الدير المرتبة السابعة وبمساحة (١٥,١) كم٢ وبنسبة بلغت (٦,٨ %)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (٧٣٨,٩%). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب قضاء الفاو وبمساحة (١٤,٩) كم٢ وبنسبة بلغت (٦,٧%)، وبنسبة تغير مساحي بلغت (١٠٤,١%) .

ويرجع التمدد العمراني هذا لأسباب عدة يأتي في مقدمتها عامل النمو السكاني الطبيعي لمراكز المدن بشكل لا يحتمل معه التصميم الأساس للمدينة المزيد من المحالّ العمرانية، وعامل الهجرة الخارجية لا سيما في السنوات الأخيرة يرافقه غياب سلطة القانون وانعدام متابعة الدوائر البلدية، وانخفاض أسعار تلك الأراضي نظراً لطبيعة عائديتها (ملكيتها) الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة من غيرها للزحف العمراني .

الخريطة (٥) التوزيع النسبي لمساحة التجمعات السكنية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لِسَنَتِي (١٩٨٥ ، ٢٠٢٠)

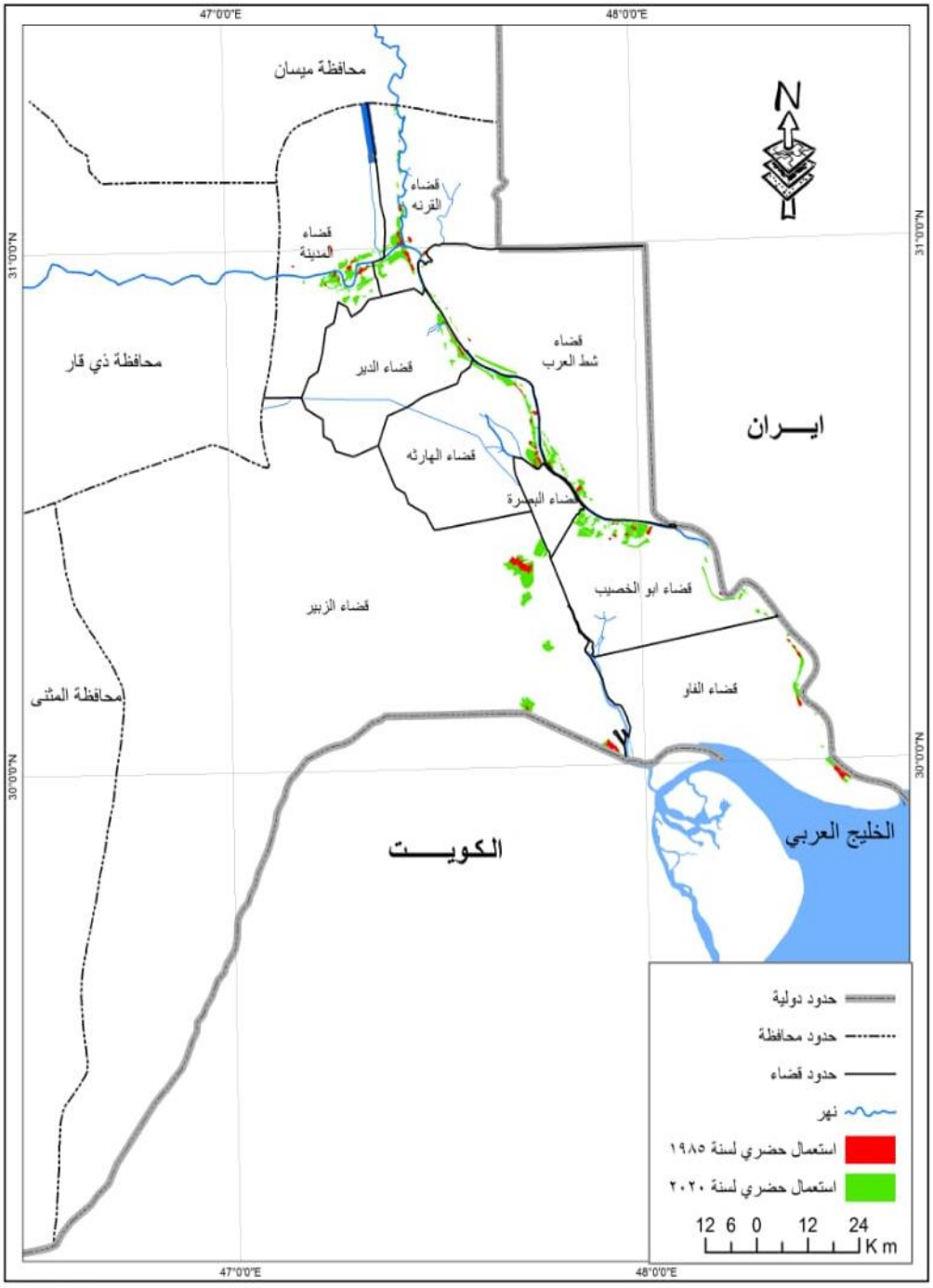

المصدر: اعتماداً على مرئيات محافظة البصرة لِسَنَتِي (١٩٨٥ ، ٢٠٢٠) للقمر الصناعي Landsat ٥-٨ للباندات (٤ ، ٥ ، ٦) بدقة تمييزية ٩٠ متراً .

الجدول (٤) التوزيع العددي والنسبي لمساحة التجمعات السكنية ونسب تغيرها بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنتيّ (١٩٨٥ ، ٢٠٢٠)

الوحدات الإدارية	مساحة التجمعات السكنية لسنة ١٩٨٥		مساحة التجمعات السكنية لسنة ٢٠٢٠		نسبة التغير (*)
	(كم٢)	%	(كم٢)	%	
قضاء ابي الخصيب	4,3	9,5	45,6	20,4	960,5
قضاء الزبير	11,9	26,3	43,8	19,6	268,1
قضاء القرنة	7,6	16,8	28,7	12,9	277,6
قضاء الفاو	7,3	16,1	14,9	6,7	104,1
قضاء شط العرب	1,8	4	21,5	9,6	1094,4
قضاء اَلْمَدِينَة	5,5	12,2	31,2	14	467,3
قضاء الهارثة	5,0	11,1	22,3	10	346
قضاء الدير	1,8	4	15,1	6,8	738,9
المحافظة	45,2	100	223,1	100	393,6

المصدر : اعتماداً على الخريطة (٥) .

- تم استخراج نسبة التغير وفق المعادلة التالية(*****)

يتضح من تحليل البيانات الخاصة بمساحة التجمعات السكنية ومقدار تغيرها أن هناك زيادة كبيرة للمدة المحصورة بين سَنَتَيْ (١٩٨٥ ، ٢٠٢٠) على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية والتي برزت وبشكل واضح ولافت في بعض الأقضية ذوات الطابع الزراعي. فقد بلغت الزيادة في قضاء شط العرب ما يقارب الاثنا عشرة ضعفاً وبلغت أكثر من عشرة أضعاف في قضاء أبي الخصيب، وأكثر من ثمانية أضعاف في قضاء الدير، وما يقارب الستة أضعاف في قضاء اَلْمَدِينَة، وأكثر من أربع أضعاف في قضاء الهارثة وما يقارب الأربعة أضعاف في قضاءي القرنة والزبير، أما الأدنى زيادة كانت في قضاء الفاو والتي كانت بواقع الضعفين، وهذا التوسع يكون أغلبه على حساب الأراضي الزراعية .

ثالثاً : مشكلات ترتبط بالسياسة الزراعية

السياسة الزراعية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل تنمية الإنتاج الزراعي وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية من خلال التخطيط والإشراف وتوفير متطلبات التنمية عن طريق إصدار الأنظمة والقوانين التي تسهم في تطوير وتنظيم الإنتاج الزراعي ورفع المستوى المعيشي للعاملين الزراعيين [٨]. فالسياسة الزراعية الدور الكبير والمؤثر في تنمية وإدامة المؤشرات المتعلقة بالإنتاج الزراعي وحالة المزارع فيما لو طبقت وفق ما مخطط لها، وفي منطقة الدراسة يعاني العاملون في القطاع الزراعي العديد من المشكلات المطبقة أو المعطلة مما يؤدي بالمزارع إلى العزوف عن العمل أو انخفاض إنتاجيته، ومنها فيما يتعلق بالقروض الزراعية المقدمة للمزارعين ففي سنة (٢٠٢٠) لم يمنح أي قرض زراعي يذكر وذلك لانعدام التخصيص المالي لتلك السنة مما أثر سلباً في العاملين في القطاع الزراعي.

وفيما يخص أبرز المشكلات التي تعاني منها القوى العاملة الزراعية المتعلقة بالسياسة الزراعية في منطقة الدراسة فيتضح من خلال بيانات الجدول (٥) والشكل (٣) والخريطة (٦) لسنة (٢٠٢٠) تصدر مشكلة منافسة المنتوج المحلي بالمرتبة الأولى على مستوى المحافظة وبنسبة بلغت (٣٠,٨%)، وجاءت مشكلة ارتفاع اسعار التجهيزات الزراعية بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٢٩,٩%)، والمرتبة الثالثة سجلت لمشكلة نقص مياه الري وبنسبة (٢٠,٨%)، في حين حلت مشكلة ضعف دور الجمعيات الفلاحية والائتمان الزراعي بالمرتبة الأدنى وبنسبة بلغت (١٨,٥%). واستحوذ قضاء الزبير على المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٢٥,٥%)، وحقق قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثانية بنسبة (١٩,٨%)، وجاء قضاء شط العرب بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١٦,٥%)، وحظي قضاء البصرة بالمرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (٣,٥%) .

أما على مستوى الوحدات الإدارية ووفقاً للبيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لمشكلات المزارعين الخاصة بالسياسة الزراعية ومن الجدول نفسه فكانت بالشكل الآتي :

١ – مشكلة منافسة المنتوج المحلي

استحوذت مشكلة منافسة المنتوج المحلي في قضاء الزبير على المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (١٠,٢%) من إجمالي المشكلة التي يعاني منها المزارعون في المحافظة، وجاء قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٧,٨%)، وحل قضاء القرنة بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت

(٤,٢%)، وظهرت آخر مرتبة لمشكلة المزارعين العاملين في قضاء الفاو وبنسبة بلغت (٠,٤%) من إجمالي المشكلة .

إذ إن تعاظم مشكلة المنافسة هذه أدى إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في منطقة الدراسة نتيجة للدخول غير الممنهج للمنتجات الزراعية المستوردة، إذ لا توجد سياسة سعرية واضحة لوزارة الزراعة بهذا الخصوص وتكتفي أحياناً بمنع استيراد بعض المنتجات في وقت الاكتفاء الذاتي للإنتاج المحلي، مما يخلق أزمات اقتصادية تعود بظلالها على المزارعين المنتجين والسكان المستهلكين .

٢ – مشكلة ارتفاع أسعار التجهيزات الزراعية

حققت مشكلة المزارعين المتعلقة بارتفاع أسعار التجهيزات الزراعية في قضاء الزبير المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٨%) من إجمالي المشكلة في المحافظة، وحل قضاءا اَلْمَدِينَة والدير بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٥,١%) لكل منهما من إجمالي المشكلة، وجاء قضاء شط العرب بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٣,٦%)، وسجل كل من قضائي البصرة والفاو المرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (١,١%) لكل منهما من إجمالي المشكلة، يرتبط ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي بشكل كبير مع دور الجمعيات الفلاحية في مقدار ما توفره من مستلزمات زراعية وأيضا مع حجم العاملين الزراعيين المنتمين لتلك الجمعيات، وهذا بدوره ينعكس على أسعار التجهيزات الزراعية في الأسواق أو منافذ التجهيز .

الجدول (٥) التوزيع النسبي لمشكلات القوى العاملة الزراعية المتعلقة بالسياسة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

الوحدات الإدارية	مشكلة منافسة المنتوج المحلي	مشكلة ارتفاع اسعار التجهيزات الزراعية	مشكلة نقص مياه الري	مشكلة ضعف دور الجمعيات الفلاحية والائتمان الزراعي	المجموع
قضاء البصرة	1,4	1,1	0,4	0,6	3,5
قضاء ابي الخصيب	1,2	1,9	2,6	0,8	6,5
قضاء الزبير	10,2	8	2,6	4,7	25,5
قضاء القرنة	4,2	2,6	1	2,2	10
قضاء الفاو	0,4	1,1	1,4	0,7	3,6
قضاء شط العرب	3,8	3,6	7	2,1	16,5
قضاء اَلْمَدِينَة	7,8	5,1	2,3	4,6	19,8
قضاء الهارثة	0,8	1,4	2	1	5,2
قضاء الدير	1	5,1	1,5	1,8	9,4
المحافظة	30,8	29,9	20,8	18,5	100

المصدر : اعتماداً على الملحق (٢) .

الشكل (٣) التوزيع النسبي لمشكلات القوى العاملة الزراعية المتعلقة بالسياسة الزراعية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

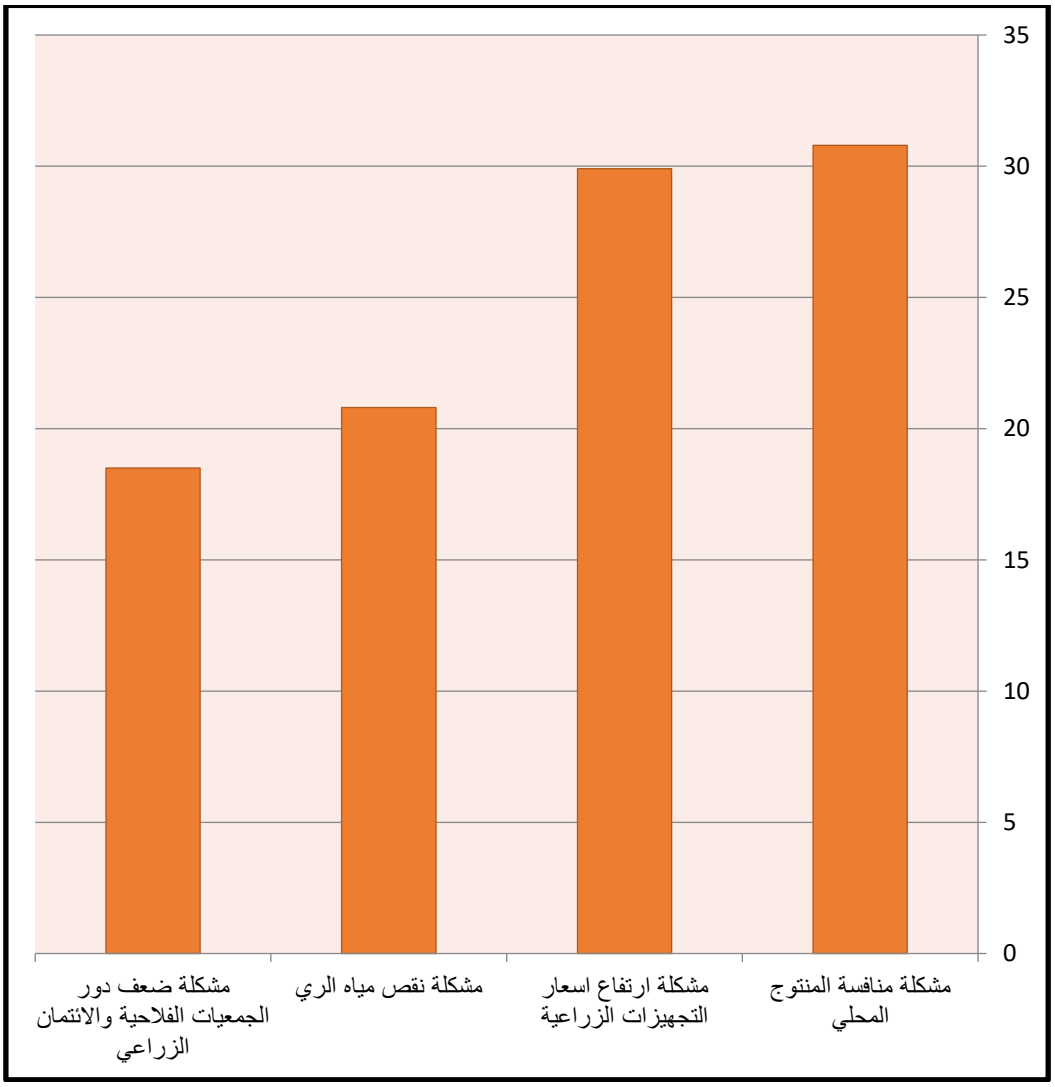

المصدر : اعتماداً على الجدول (٥) .

الخريطة (٦) التوزيع النسبي لمشكلات القوى العاملة الزراعية المتعلقة بالسياسة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

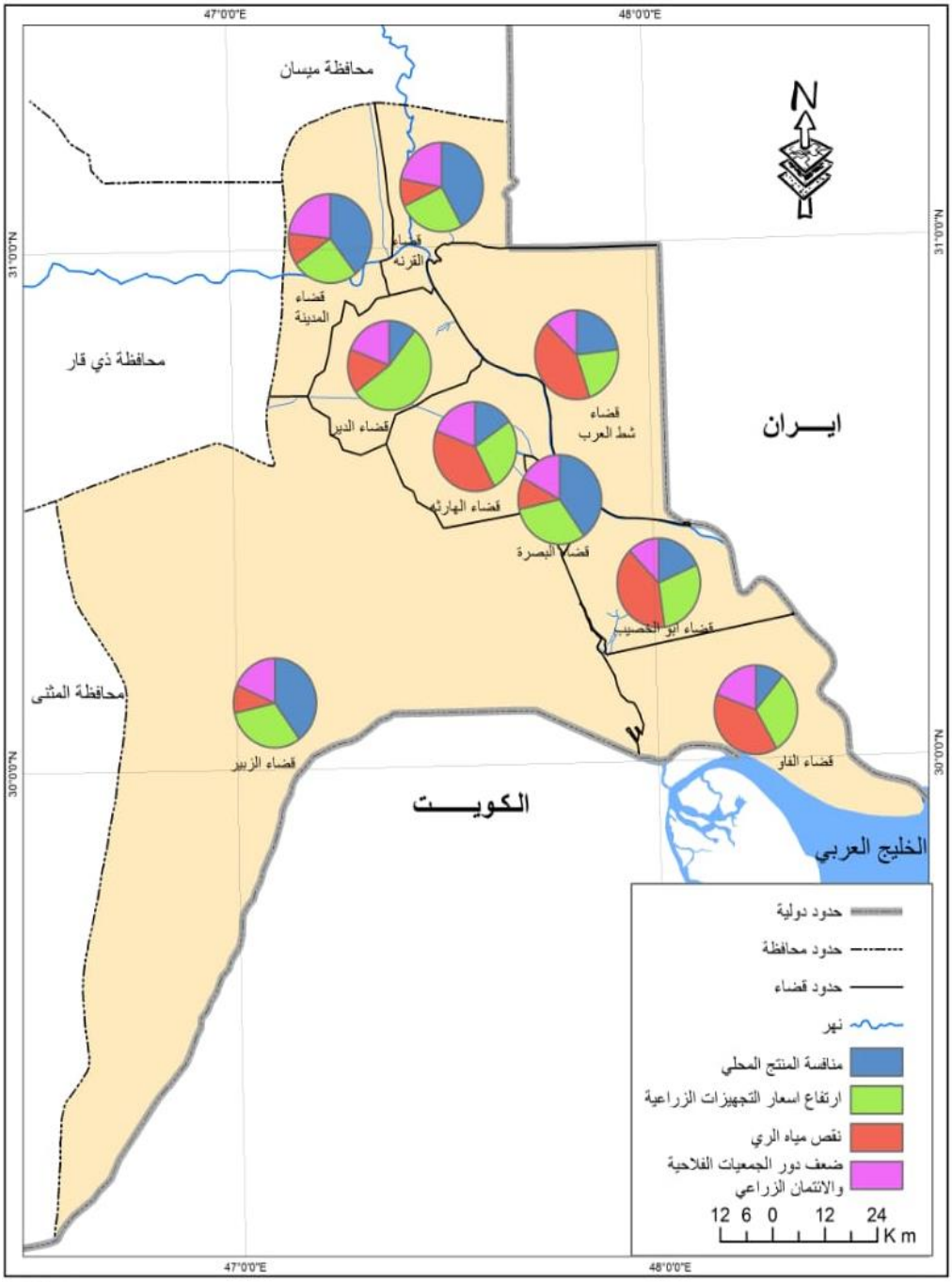

المصدر : اعتماداً على الجدول (٥) .

٣ – مشكلة نقص مياه الري

حازت مشكلة نقص مياه الري على المرتبة الأولى للمزارعين العاملين في قضاء شط العرب وبنسبة بلغت (٧%) من إجمالي المشكلة في المحافظة، وسجل قضاءا أبي الخصيب والزبير المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٢,٦%) لكل منهما من إجمالي المشكلة، وجاء قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٢,٣%) من إجمالي المشكلة، وحل قضاء البصرة بالمرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (٠,٤%)، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض مناسيب المياه قلة الأمطار وكثرة السدود المقامة على مجرى نهري دجلة والفرات في دول المنبع وسوريا، وتبخر المياه في نهاية فصل الشتاء وبداية فصل الصيف[٩].

٤ – مشكلة ضعف دور الجمعيات الفلاحية والائتمان الزراعي

تصدرت مشكلة ضعف دور الجمعيات الفلاحية والائتمان الزراعي للمزارعين في قضاء الزبير بالمرتبة الأولى من إجمالي المشكلة في المحافظة وبنسبة بلغت (٤,٧%)، وحل قضاء اَلْمَدِينَة بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٤,٦%) من إجمالي المشكلة، وجاء قضاء القرنة بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٢,٢%)، وسجل قضاء البصرة المرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (٠,٦%) من إجمالي المشكلة، أن مشكلة المزارعين بهذا الجانب تأتي من غياب الدور الحقيقي للجمعيات الفلاحية في منطقة الدراسة وضعف مساهمتها في دعم القطاع الزراعي. إذ تعاني الجمعيات الفلاحية من قلة رؤوس الأموال المخصصة للجمعيات الفلاحية وفي الموظفين المزودين بالثقافة التعاونية والخبرة في التسليف ومقاومة التجار والمرابين لعمل هذه الجمعيات[١٠]. وقلة الكوادر المؤهلة والكفوءة المتخصصة إلى جانب ضعف هيئات الإشراف والمراقبة مما أثر بشكل كبير في الجمعيات التعاونية فيه[١١].

النتائج

١ – خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات التي يتعرض لها العاملون في القطاع الزراعي وبنسب متباينة مكانيا في منطقة الدراسة .

٢ – تصدرت كل من مشكلة انخفاض المردود المادي ومشكلات التربة والمياه المرتبة الأولى وبنسب مجتمعة بلغت (٧١,٨%) من إجمالي مشاكل عزوف العاملين عن العمل الزراعي في المحافظة .

٣ – انخفاض نصيب العامل الزراعي من الأرض المزروعة وبنسب متدنية وكما هو الحال في كل من قضاء (الفاو، والهارثة، وأبي الخصيب، والدير) وبنسب بلغت على التوالي (٠,١، ٠,١، ٠,٢، ٠,٤) دونم لكل عامل زراعي على التوالي .

٤ – ظهور مشكلة تفتت الحيازة الزراعية في منطقة الدراسة بشكل واضح، إذ بلغت (٨٦,٩%) من المجموع الكلي للحيازات الزراعية تقل مساحة الحيازة منها عن (٥ دونمات) .

٥ – تبين أن القوى العاملة الزراعية وبحسب نتائج الدراسة الميدانية تعاني من قصور في السياسة الزراعية المتبعة في منطقة الدراسة .

المقترحات

١ – إيجاد حلول جذرية لمشكلات مياه الري والعمل على زيادة الإطلاقات المائية وتقنين استهلاكها ومعالجة ظاهرة المد الملحي التي تتعرض لها مياه شط العرب واستثمار المياه العارمة للأغراض الزراعية والعمل على إصلاح الأنهر والجداول وإدامتها .

٢ – تفعيل القوانين المتعلقة بتجريم تغيير جنس الأرض الزراعية وتجزئتها، ومعالجة مشكلة المُلاك الغائبين والتي كان لها الدور الرئيس في استفحال ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في المحافظة .

٣ – العمل على دعم الإنتاج الزراعي المحلي والحد من إغراق السوق بالمنتوج المستورد حفاظاً على الكفاية الاقتصادية للمزارع والناتجة عن الربح المتحقق من فرق مدخلات ومخرجات عملية الإنتاج الزراعي .

٤ – إقامة الندوات التثقيفية الخاصة بتعريف القوى العاملة الزراعية بالطرق والأساليب الحديثة والمتطورة المستخدمة في عمليات الإنتاج الزراعي وحثهم على تطبيقها للحد من الأثآر السلبية للطرق التقليدية المتبعة .

٥ – العمل على تنمية الجوانب المتعلقة بالعامل الزراعي وعمله للحد من ظاهرة هجرة القطاع الزراعي والالتحاق بالقطاعات الأخرى .

الهوامش

(*) بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة : التحليل الجغرافي للقوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة .

(* *) تم استخراج النسب المئوية من مجموع المحافظة ولم تستخرج من مجموع المتغير .

(١) رعد رحيم حمودي العزاوي وضياء الدين حسين عسكر ، التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية في محافظة ديالى ، مجلة ديالى ، العدد (٧٦) ، ٢٠١٨ ، ص ٩١ .

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي وحسين جعاز ناصر وفؤاد عبد الله محمد ، تقويم التباين الزماني والمكاني للتحصيل العلمي في العراق للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ ، مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة الكوفة ، العدد (٨) ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٣ .

(٣) عبد الزهرة علي الجنابي وحسين جعاز ناصر وفؤاد عبد الله محمد ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ .

(٤) محمد محمود إبراهيم الديب ، جغرافية الزراعة (تحليل في التنظيم المكاني) ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ١٢٨ .

(***) تم اعتماد القانون الأصلي لاستخراج حصة العامل الزراعي فقط دون حصة السكان بصورة عامة ، لأن الهدف من الدراسة هو معرفة حصة العامل الزراعي من الأرض المزروعة.

(* ***) معادلة الدرجة المعيارية :

$$Z = (x - \bar{x}) / S$$

إذ إن :

Z = الدرجة المعيارية X = أي قيمة من قيم المتغير $\bar{X}$ = الوسط الحسابي S = الانحراف المعياري

المصدر : سامي عزيز عباس العتيبي وإياد عاشور الطائي ، الإحصاء والنمذجة في الجغرافية ، مطبعة الأمارة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٨ .

(* * **) تقتصر المساحات في قضاء البصرة على الاستعمالات الحضرية والمؤسسات والدوائر الخدمية كونها المركز الحضري الرئيس في المحافظة.

(٥) عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي ، ط ١ ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٦ .

(٦) محمد خميس الزوكه ، الجغرافيا الزراعية ، ط ٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٦ .

(٧) محمد رمضان محمد ، التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء أبي الخصيب ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٢-١٣٣ .

(***) $r = \frac{P2 - p1}{p1} \times 100$

إذ إن = R معدل التغير النسبي، = P2 التعداد الثاني، = p1 التعداد الأول.

ينظر:

- عبد المجيد فراج ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٤٥-١٤٧ .

- فتحي محمد أبو عيانة ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٤ .

(٨) سالم توفيق النجفي ، التخطيط الزراعي (تخطيط التنمية والسياسة الزراعية) ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٩١ .

(٩) كاظم عبادي حمادي الجاسم ، جغرافية العراق الزراعية ، ط ١ ، مطبعة دار النباهة ، ميسان ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٢٩ .

(١٠) الهام خزعل عاشور ، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الثانية عشرة ، المجلد (١٤) ، العدد (٣٨) ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٨ .

(١١) لطفي حميد جودة وآخرون ، (واقع الحركة التعاونية الاستهلاكية في العراق- المشاكل والحلول) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد (٤)، ٢٠٠٦ ص ٢٧٤ .

المصادر

أولا : الكتب والبحوث والدوريات

١. أبو عيانة، فتحي محمد، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٢. الجاسم ، كاظم عبادي حمادي، جغرافية العراق الزراعية،ط ١،مطبعة دار النباهة ، ميسان ، ٢٠٢٢ .

٣. الجنابي ، عبد الزهرة علي وحسين جعاز ناصر وفؤاد عبد الله محمد ، تقويم التباين الزماني والمكاني للتحصيل العلمي في العراق للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد (٨) ، ٢٠٠٧ .

٤. جودة ، لطفي حميد وآخرون ، (واقع الحركة التعاونية الاستهلاكية في العراق– المشاكل والحلول) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد (٤) ، ٢٠٠٦ .

٥. الداهري ، عبد الوهاب مطر ، الاقتصاد الزراعي ، ط ١ ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٦. الديب ، محمد محمود إبراهيم ، جغرافية الزراعة (تحليل في التنظيم المكاني) ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٧ . الزوكه ، محمد خميس ، الجغرافيا الزراعية ، ط ٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .

٨ . عاشور ، الهام خزعل ، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الثانية عشرة، المجلد (١٤) ، العدد (٣٨) ، ٢٠١٦ .

٩ . العتيبي ، سامي عزيز عباس وإياد عاشور الطائي ، الإحصاء والنمذجة في الجغرافية ، مطبعة الأمارة ، بغداد ، ٢٠١٣ .

١٠ . العزاوي ، رعد رحيم حمودي وضياء الدين حسين عسكر ، التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية في محافظة ديالى، مجلة ديالى ، العدد (٧٦) ، ٢٠١٨ .

١١ . فراج ، عبد المجيد ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٢ . محمد ، محمد رمضان ، التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء أبي الخصيب ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ .

١٣ . النجفي ، سالم توفيق ، التخطيط الزراعي (تخطيط التنمية والسياسة الزراعية) ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

ثانياً : البيانات الرسمية

١ . جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠٠٠٠، ٢٠٢٠.

٢ . جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، الخريطة الإدارية لمحافظة البصرة، بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، ٢٠٢٠ .

٣ . الشعب الزراعية التابعة لمديرية الزراعة في محافظة البصرة، بيانات رسمية غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

٤ . مديرية الزراعة في محافظة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات رسمية غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

الملاحق

الملحق (١)

التوزيع العددي لأسباب عزوف القوى العاملة الزراعية عن العمل الزراعي على مستوى الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

الوحدات الإدارية	مشكلة انخفاض المردود المادي	مشكلات التربة والمياه	مشكلة صغر الحيازة الزراعية	مشكلة مشقة العمل	المجموع
قضاء البصرة	98	0	0	37	135
قضاء ابي الخصيب	33	97	41	21	192
قضاء الزبير	392	220	7	94	713
قضاء القرنة	114	58	92	37	301
قضاء الفاو	24	35	21	15	95
قضاء شط العرب	115	238	41	37	431
قضاء ألْمَدِينَة	235	65	152	48	500
قضاء الهارثة	33	52	23	19	127
قضاء الدير	102	57	67	21	247
المحافظة	1146	822	444	329	2741

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية لسنة ٢٠٢٠ .

الملحق (٢) التوزيع العددي لمشكلات القوى العاملة الزراعية المتعلقة بالسياسة الزراعية على مستوى الوحدات الإدارية في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٠

الوحدات الإدارية	مشكلة منافسة المنتوج المحلي	مشكلة ارتفاع اسعار التجهيزات الزراعية	مشكلة نقص مياه الري	مشكلة ضعف دور الجمعيات الفلاحية والائتمان الزراعي	المجموع
قضاء البصرة	116	85	31	52	284
قضاء ابي الخصيب	97	158	210	62	527
قضاء الزبير	824	645	212	386	2067
قضاء القرنة	339	216	79	178	812
قضاء الفاو	34	93	117	53	297
قضاء شط العرب	312	292	567	167	1338
قضاء اَلْمَدِينَة	632	411	189	378	1610
قضاء الهارثة	65	113	157	84	419
قضاء الدير	84	411	125	142	762
المحافظة	2503	2424	1687	1502	8116

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية لسنة ٢٠٢٠ .